قانون الاصلاح الزراعي في سوريا

تعريف الاصلاح الزرعي:

- مجموعة من التدابير التي تهدف إلى إعادة توزيع الأراضي و ملكياتها لمساعدة المزارعين على البقاء بغض النظر عن الترتيب الحيازات

أهداف الإصلاح الزراعي:

- استبدال كبار ملاك الأراضي وتوزيع أراضيهم على الفلاحين حتى يعملوا عليها
- تصحيح ما ينظر اليه على انه تشوهات تاريخية في تخصيص ملكية الأراضي و حقوق استخدامها.

قد تكون هذه التشوهات ناتجة عن : 1) الاستيلاء الاستعماري لإصلاح الأراضي ونزع الملكية او اغلاق الأراضي.

2) بسبب أصحاب الأراضي 3) الإصلاحات السابقة نفسها.

- تحرير الفلاحين من التسلط والاستغلال وتنشيط دوهم السياسي.
- تصفية الإقطاع بما له من امتيازات وسلطة ونفوذ.
- تحسين دخل الفلاح والدخل الزراعي عموما
- تحقيق توزيع أكثر عدالة للأرض وللأصول الانتاجية الأخرى
- الهدف السياسي قد يكون امتصاص نقمة عارمة أو إجهاض ثورة فلاحية جذرية.

إصدار قانون الاصلاح الزراعي

صدر أول قانون للإصلاح الزراعي برقم \161\1958 عام الوحدة بين القطريين العربيين المصري والسوري لتوجيه أول ضربة جدية للإقطاع في سورية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التعاون الزراعي

تعريف التعاون الزراعي:

- هو ترابط مجموعة من الأفرادعلى أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والارتباط بمستوى معيشتهم

-يرى البعض ان الفضل يرجع الى روبرت اوين في كونه أبا للتعاون حيث دعي روبرت أوين:

1-إقامة مستعمرات مكتفية ذاتيا

2-تعليم الافراد وزيادة ثقتهم

3-القضاء على المنافسة وإلغاء الربح

4-ضمان حقوق العمال عند توقف الإنتاج من المصانع

5-الغاء الالتزامات وبناء المساكن الصحية

6-دعا الى الغاء الملكية الخاصة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المشاكل والمعوقات المؤثرة على نمو الانتاج الزراعي

1. محدودية الموارد الطبيعية والزراعية (المياه والأراضي) وتأثرها بالعوامل البيئية والمناخية:

لقد وصلت الموارد المائية والأرضية المستثمرة إلى ذروتها وأصبحت فرص إدخال موارد جديدة بالاستثمار صعبة للغاية، وأصبح معظمها لا يحقق الجدوى الاقتصادية لاستثمارها، وأصبح الملاذ الوحيد للاستمرار بالعمل الزراعي والحفاظ على استقراره التوجه نحو الإدارة العلمية والتقنية للموارد المستثمرة ووضع الدورات الزراعية المناسبة للترشيد ورفع كفاءة الاستثمار والاتجاه نحو الزراعات التي تحقق الميزة النسبية والتنافسية والعائد الاقتصادي الجيد، مع ضرورة التشدد بتنفيذ القوانين والتشريعات الناظمة لها.

وتعتبر العوامل المناخية أحد أهم المعوقات التي تواجه الإدارة السليمة للموارد وتؤثر على الإنتاج الزراعي، حيث تتعرض البلاد الى موجات جفاف متتالية ومتتابعة كانت على أشدها عامي 1998-1999 وعامي 2008-2009 والتي ترافقت مع تغيرات مناخية خطيرة أدت الى اخفاق الانتاج الزراعي وانعدام الانتاج من الزراعات البعل وتراجع انتاج الزراعات المروية نتيجة الاجهادات الحيوية وإصابة المزروعات بالأمراض وانتشار الآفات.

إن القطاع الزراعي يستهلك ما يزيد عن 88% من الموارد المائية الاجمالية سنوياً، وقد تأثرت هذه الموارد بسنوات الجفاف بشكل كبير وارتفع العجز المائي السنوي نتيجة الجفاف واستمرار الاستثمار الجائر على كافة المصادر المائية .

كما أثر الجفاف على المراعي الطبيعية في البادية وفي المناطق الصخرية والرملية وأدى الى ندرة الأعلاف وفقد عدد كبير من الأغنام.

منذ القدم يواجه القطاع الزراعي مشاكل لم يتم حلها، وخاصة المتعلقة بتجزئة الحيازة بسبب الإرث وندرة الأراضي الزراعية وعدم تلبية الطلب المتزايد عليها وارتفاع أسعارها مع انخفاض العوائد الاقتصادية من استثمارها، وكذلك سيادة الزراعة التقليدية الموروثة وعدم تطبيق تعليمات الإدارة السليمة للموارد، وعدم التمكن من اقتناء التقنيات الزراعية لارتفاع أسعارها وعدم إمكانية تحقيق الكفاءة من تشغيلها في ظل صغر حجم الحيازة، وتسبب ذلك في تدهور الخصوبة وتملح بعض الأراضي وتراجع إنتاجيتها.

2. عدم التمكن من تطوير الثروة الحيوانية الى المستوى المطلوب رغم أهميتها بالناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة

3. عدم التوافق بين معدل نمو السكان مع معدل نمو الموارد

4. العمالة الزراعية:

كانت العمالة الزراعية ومازالت غير منظمة ،وهي غير مرتبطة بسوق العمل كما أنها موسمية ولا تحقق استقرار الدخل للعمال الزراعيين، ولا يتم تسجيل العمال الزراعيين بالتأمينات الاجتماعية، إضافة الى انخفاض أجور العمل الزراعي ،واستخدام عمالة الأطفال ، واستخدام النساء بالعمل الزراعي وعدم حصولهم على حقوقهم من الأجور.

5. ضعف الاستثمارات العامة والخاصة الموظفة للقطاع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

6. عدم النمو المتوازي للقطاعات:
نتيجة للدعم الموجه للقطاع الزراعي والتوسع باستصلاح الأراضي وتنفيذ مشاريع الري الحكومية وإقامة السدود وتحقيق الاستقرار في سوق مستلزمات الإنتاج لفترة طويلة وضمان تسويق الانتاج من المؤسسات الحكومية للمحاصيل الاستراتيجية، فقد تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي من معظم المنتجات النباتية والحيوانية، ولم تتطور الطاقات الإنتاجية في القطاعات الأخرى بالتوازي مع تطور الزيادة بالإنتاج الزراعي مما أدى الى عدم استيعاب فائض الإنتاج ،وارتفاع نسبة الفاقد منه، وتصديره دون الاستفادة من تحقيق القيمة المضافة منه، وتراجعت عوائد الاستثمار الزراعي نتيجة انخفاض الأسعار وبالتالي تعرض المزارعون والمنتجون الى خسارات كبيرة أدت الى توقف عدد كبير من حائزي الحيازات الصغيرة عن استثمارها وتعرضها للتعدي بالتوسع السكني والصناعي وغيره وخسارة نسبة مهمة من الانتاج الزراعي نتيجة فوات استثمارها.

7. تعدد الجهات الإدارية القطاعية والتنظيمية المشرفة على القطاع:
أدى تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة والري وضعف آليات التنسيق فيما بينهم الى عدم تحقيق الكفاءة الممكنة من إدارة استثمار الموارد الأرضية والمائية، حيث تقوم وزارة الموارد المائية بتخصيصها للاستثمار الزراعي وتقوم وزارة الزراعة بتنظيم الدورات الزراعية الملائمة لها ويتولى المزارعون استثمارها تحت مظلة قانون التشريع المائي في وزارة الموارد المائية وقانون الخطة الزراعية في وزارة الزراعة، ورغم ذلك لم يتم التوصل الى ادارة سليمة ومنضبطة للموارد.

8. تعديل السياسات الزراعية دون المرور بمرحلة التكيف:
لقد تم تعديل السياسات الزراعية الناظمة للقطاع الزراعي ومنها تعديل منظومة الدعم الزراعي والانتقال من دعم مستلزمات الإنتاج الى دعم المنتج النهائي، ولم يتقبل المزارعون السياسات الزراعية الجديدة رغم أنها تحقق لهم ربحاً أفضل من السياسات القائمة سابقاً لعدم المرور بمرحلة التكيف مع السياسات الجديدة مع ضعف الوسائل الإعلامية والتنظيمية والتأهيل والتدريب وعدم معالجة المشاكل المتجذرة بالقطاع.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التسعير الزراعي في سورية

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية ، وهي تلعب دوراً كبيراً في مستوى أداء القطاع الزراعي ، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية ، وهي بذلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ، ومن ثم على مستوى المعيشة ، وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي ،حيث من خلالها يمكن التعرف على مستوى نصيب الفرد من السلع الغذائية الهامة ومستوى الاكتفاء الذاتي والمستوى الغذائي للفرد .

وبصفة عامة يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية:

1. تشجيع المنتجين الزراعيين على إنتاج محاصيل تعدها الحكومة محاصيل استراتيجية كالقمح والقطن والشعير والشوندر السكري والعدس والحمص من خلال دعم الأسعار المحلية.
2. تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج بعض المحاصيل وتوفيرها في السوق المحلية بكميات مناسبة.
3. دعم المستهلكين بالمواد الضرورية من خلال دعم أسعارها كالطحين والخبز والسكر والرز وغيرها.
4. تحفيز المنتجين على التقيد بدورات زراعية منتظمة.
5. تنظيم آلية العرض والطلب في السوق المحلية بواسطة الأسعار التأشيرية للسلع الزراعية التي يسوقها القطاع الخاص.
6. زيادة الصادرات من المنتجات الغذائية المصنعة وغير المصنعة بهدف زيادة النمو الاقتصادي.

آليات التسعير الحكومية للمنتجات الزراعية في سورية:

1. التسعير وفق التكلفة الفعلية: تتبع هذه الطريقة في تسعير مجموعة من المحاصيل الرئيسية في سوريا كالقمح والشعير والقطن والشوندر السكري والتبغ والذرة الصفراء، ويتم اعتماد الاسعار قبل البدء بعمليات الترخيص الزراعي أو قبل بداية موسم حصاد هذه المحاصيل.
2. التسعير التأشيري: تحدد تسعيرة مجموعة من المحاصيل كالبطاطا والبصل والثوم الجاف والبازلاء والبندورة (العصير) والتفاح والحليب والبيض ولحم الفروج استناداً إلى دراسة تكاليف إنتاجها وترك تجارتها حرة بحيث يمكن لمؤسسات القطاع العام الشراء بالأسعار المحددة أو الأسعار الرائجة.
3. التسعير وفق قانوني الطلب والعرض: تسعر مجموعة كبيرة من السلع الزراعية وفقاً لقانوني العرض والطلب وتحدد أسعارها بهذه الطريقة من قبل لجان ميدانية تكون موجودة في المحافظات ولعدة مرات اسبوعياً وذلك بهدف الحد من التلاعب والاحتكار بأسعار هذه المنتجات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

4. التسعير الموسمي: الذي تتبع بهدف تشجيع الطلب على السلع الزراعية من خلال تخفيض أسعارها في مواسم إنتاجها نظراً للعرض الكبير لهذه السلع في الأسواق في حين ترتفع أسعارها خارج مواسم إنتاجها لعدم توفر كميات تعرض منها ما تكفي حاجة السوق.
5. التسعير حسب المنطقة: نتيجة إضافة تكاليف الشحن والنقل على سعر السلعة لإيصالها إلى أماكن تصريفها.

- **الثغرات التي تظهر عند تطبيق سياسة التسعير:**

1. وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وإنما تتناول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى، كما تختلف من محصول إلى آخر وهي بذلك أقرب إلى نظام التسعير منها إلى سياسة سعرية شاملة.
2. تؤدي السياسة المتنوعة للأسعار إلى دخل متدني للفلاحين الذين تحدد الدولة أسعار منتوجاتهم مما يؤدي إلى انخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل المحددة أسعارها، لصالح المساحات المزروعة بالمحاصيل غير المحددة أسعارها.
3. تتسم هذه السياسات بثبات الأسعار، وبأنها ردود أفعال لاحقة بحيث لا تتغير إلا في حال وجود مشكلة، كما يستمر العمل بها لمدة طويلة وذلك من أجل وقف ارتفاع الأسعار.
4. تعتبر بعض السياسات السعرية متحيزة لصالح المستهلك والقطاعات غير الزراعية على حساب القطاع الزراعي الذي يقوم بإنتاجها، وبالتالي تصبح الأسعار لا تعبر عن السعر الحقيقي.
5. عدم وجود علاقة تكاملية بين السياسة العامة للأسعار وسياسة الأسعار الزراعية وسياسة الأسعار الخاصة بمستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى استنزاف دخول المزارعين الضعيفة أصلاً.
6. تنجم عن الفروق الكبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة رسمياً الكثير من المخالفات لجميع القواعد السياسية السعرية وقرارتها وعدم الالتزام بها ونظراً لعدم قدرة الدولة على المراقبة المستمرة لذلك.

الضرائب الزراعية في سورية:

- **مفهوم الضريبة وأهدافها**

الضريبة هي فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررة بصورة إلزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدراتهم على الدفع ولغاية توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة ولتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وهي:

أ- الهدف المالي: وهو تحقيق مورد مالي لتغطية نفقاتها العامة (الجارية والاستثمارية).

ب- أهداف اقتصادية:

1. بتشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو مشاريع إنتاجية وذلك يتم من خلال:
   a) إعفاء هذه المشاريع كلياً أو جزئياً من الضريبة.
   b) توفير الحماية للصناعة المحلية بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2. وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات، تقوم الدولة بتشجيع أو تقليل استهلاك سلعة أو خدمة معينة عن طريق تخفيض أو زيادة الضريبة عليها.
3. وسيلة لتنظيم الإنتاج القومي.

. أهداف اجتماعية: تتمثل بإعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع عن طريق زيادة الضرائب على ي الدخل المرتفع بتطبيق مبدأ التصاعد الضريبي على دخولهم وبالتالي تقليل حدة التفاوت بين توبات الدخول وتمويل الخدمات العامة من الضريبة لمصلحة الدخول المنخفضة.

- **قواعد الضريبة:**

لتنفيذ أهداف الضريبة وضع لها منذ أكثر من 200 عام قواعد محددة تشكل هذه القواعد الأساس التقليدي للضريبة، وقد وضعت هذه القواعد من قبل الاقتصادي الإنكليزي آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، هذه القواعد هي:

1. قاعدة العدالة والمساواة في المقدرة:

طلب العدالة توزيع أعباء تمويل الإنفاق العام على المواطنين بحسب مقدرتهم التكليفية على تحمل أعباء، وهناك مفهومان يرتبط ذكرهما بهذا المبدأ وهما:

- ✓ العدالة الأفقية: تعني معاملة ذوي الدخول المتماثلة معاملة متساوية حيث يفترض ألا يؤدي فرض ضريبة ما إلى تحميل فئة مهنية أو اجتماعية تتمتع بنفس مستوى الدخل بتحمل عبء أكبر من الفئات الأخرى.
- ✓ العدالة الرأسية: وتتطلب الحد الأدنى من الفوارق في مستويات الدخول عن طريق تحميل الأغنياء حصة أكبر في تمويل النفقات العامة.

لتحقيق مبدأ عدالة الضريبة لابد من توفر الشروط التالية:

a. عمومية الضريبة، أي فرض الضريبة على جميع أنواع الدخول بدون استثناء.
b. الاعتدال في سعر الضريبة.
c. إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة لحماية الأسر ذات الدخل المحدود من الضريبة.
d. وجود إعفاءات الأعباء العائلية والظروف الاجتماعية.

2. قاعدة الوضوح: بحيث تكون الأحكام القانونية المتعلقة بتحديد المطارح الضريبية واضحة لدى المكلفين لكي يسهل تعاملهم مع أحكام القانون وتنفيذه بطريقة سليمة.
3. قاعدة الملائمة: بحيث يتم مراعاة الظروف المادية والنفسية لدافعي الضرائب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة حماه
كلية الهندسة الزراعية
السنة الرابعة(اقتصاد)- الفصل الثاني

التشريعات الزراعية و التعاونية

القسم النظري

المحاضرة(1+2)

د.هنادي السلوم

2024-2025م

1446-1447هـ

مكتبة الكلية الرسمية
للتواصل والاستفسار عبر الرقم التالي : 0996631893

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner